الاعلام الثقافي :

هو اخبار باي مضمون له بعد او مدلول ثقافي ، فاذا قلنا ان الاعلام هو اخبار فان الثقافي يشمل جميع الاعلام الاخباري رغم تعدد مضامينه ، وابعاده سياسي ، كان ام اقتصادي ام اجتماعي .

واذا كانت السياسة الثقافية العراقية من المفاهيم التي يمكن التوقف عندها فهذا يتبع الاعتراف بان لكل بلد سياسة ثقافية ، ولكون ان لكل دولة سياسة فهذا يعني ان النظرة الثقافية للدولة انما تنطلق من رؤيتها لفعالية اجهزة الثقافة في عملية التنمية ، واستعداد الدولة لتبني المشاريع الثقافية التي تدخل في صلب عملية بناء الانسان .

لم يشهد هذا التاريخ مكونات ومؤسسات اخذت على عاتقها بناء منظومة تمثل سياسة الدولة (مؤسسات ، اشخاص) في بقاء شخصيتها الثقافية فضلا عن السياسات الثقافية الاكثر ايذاءا لمنظومة القيم ، والتي كشف عنها النظام الشمولي حتى ٩/ ٤/ ٢٠٠٣ ، القائمة على تجاهل مصالح وثقافات الجمهور ، على المنحي السياسي والاقتصادي والاجتماعي وبالتالي ضاعت بوادر تنمية ثقافية كالتي تشهدها الكثير من الدول المتقدمة او النامية .

في العراق ، ظلت السياسة الثقافية ، تتبع المعطى السياسي الاحادي واصبحت وسائل الاعلام المحدودة (اذاعات ، صحف ، مجلات ، تلفاز محلي) لا تخرج عن حدود الاولويات التي ترسمها السياسة ، فضلا عن كبت ايه محاولة للخروج على هذا النسق الاحادي .

غير ان التغيير السياسي الذي شهده العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩ قد اقضى الى اتساع صور التعبير عن الاولويات الوطنية الثقافية ، وتعزز جانبا من جوانب الانسجام في صيغ التعبير ، حول التحول السياسي ، وما يجب ان يصور كتجارب محلية نابعة من محيط الداخل السياسي والخارجي / فقد افرز التنوع السياسي الحاصل فعلا في العراق ، معطيات ثقافية عديدة ، تجلب بتعدد مصادر التعبير عن لون هذه السياسة الثقافية ، واصبح المسؤولين الحكومين (مؤسسات حكومية (اشخاص ، منظمات مجتمع مدني ، منتديات ثقافية وادبية ، شخصيات اجتماعية) تبحث عن اطر جديدة ، وصيغ علمية مقبولة تعبر عنها قنوات الاعلام)

ان الثقافة السياسية التي هي نحن بصددها ، هي سياسة متعددة الابعاد تنبع عن الواقع الموضوعي الذي يشهده العراق ، ويتبع عددا من المرجعيات السياسية والفكرية والدينية ، بالرغم من ان التوجه الظاهري لهذه القوى ، انما ينصب

لاعادة بنى الثقافة السياسية بالمقام الاول . نرى ان السياسة الثقافية الجديدة ، انما تعددت مصادرها بسبب التنوع ، وتعدد الاحتياجات الثقافية لشرائح المجتمع التي توزعت مابين الديني ، العلماني ، القومي ، الوطني المحلي ، الشخصي) .

على اثر ذلك ، ظلت وسائل لاعلام تحاول ان تتبع منهجا ، يواكب هذا التطور ، ومكن استعدادات كافية للتعبير عن الوان الثقافة العراقية المتباينة بيد انها ظلت عاجزة عن اللحاق بمستوى ونوعية التعبير السياسي ، فنظرا عن عدم استيعابها ، لمجمل الاحتياجات الثقافية لشرائح وثقافات المجتمع .وتبعا الى الاثارالسابقة لسيطرة الدولة ، وقمع الاصوات ، ولكون جميع وسائل الاعلام العراقية ، كانت رموزا للرقابة الصارمة ، وتشويه المعلومات وبث الدعايات ، وبالتالي افقدها القدرة على قراءة احتياجات الجمهور ، وهناك مبادى

اساسية ، يتفق عليها فى خدمة البث العام ، وهي التنوع والعمومية ، والتمييز والاستقلال

العمومية :

يجب ان تكون خدمة البث العام متاحة لكل مواطن ، ويسعى هذا المبدأ الى تحقيق المساواة والديمقراطية بشكل حقيقي وعميق بهدف جعل كافة المواطنين متساويين بصرف النظر الى اعراقهم او اوضاعهم الاجتماعية ، او دخولهم ، كما يجب ان تحاول خدمة البث العام ان توصل جميع برامجها الى كافة ابناء الشعب وبينما تعمل الخدمة على تطويرالثقافة والقضاء على الفروق العرقية و يجب عليها ان لاتضحي بعموميتها والا تصبح قاصرة على ثقافة واحدة او على مجموعة عرقية بنفسها .

التنوع :

يجب ان تكون الخدمة العامة متنوعة في مجمل البرامج التي تقدمها والمشاهدين الذين تستهدفهم الموضوعات التي تناقشها ، ويجب ان تنعكس من تنوع الاهتمامات العامة بتقديم مختلف انواع البرامج ابتدءا من نشرات الاخبار حتى البرامج الترفيهية الخفيفة ، ومن المستوى القومي للمستوى المحلي ، وهو ما يعني ضرورة تشجيع قيام اذاعة وتلفزيون على المستوى المحلي ، ويجب ملاحظة ان التنوع والعمومية يكمل كل منها الاخر ، ذلك ان توفير البرامج المطلوبة في اوقات مختلفة ، ولفئات مختلفة من الشباب الى غيرهم من الفئات ، ومن مجموعة الى اخرى ، وانما خدمة البث العام سوف تتمكن من النهاية من الوصول الى الجميع .

التميز :

فيما يتعلق بنوعية وطبيعة البرامج لابد ان تتمكن الجمهور من تحديد السمات التي تتميز الخدمة العامة عن غيرها من الخدمات الاعلامية الاخرى ، وبشكل خاص في مجتمع مثل المجتمع العراقي حيث لابد من ان يكون هناك فرق بينهما وبين ما كان اعلام النظام يبثه ، وكذلك يجب ان تكون مميزة عن البدائل التجارية الواسعة الموجودة على الاقمار الصناعية والقنوات الاخرى .

الاستقلال : وهذا هو المبدأ الاساسي الاهم الذي لايقبل المساومة بالنسبة للخدمة العامة ، التي لابد ان تكون منتدى للتعبير عن الافكار بحرية ، وتتداول فيها المعلومات والاراء والنقد دون تدخل ، ولن يكون ذلك ممكنا الا في ظل وجود حماية لاستقلال وحرية الخدمة ضد تأثير السياسة و الضغوط التجارية ، وهناك حاجة البيان في نطاق القانون والهياكل التنظيمية والادارية لضمان الاحتفاظ بهذا المبدأ الاساسي ، كما ان الثقة ضرورية لنجاح الخدمة العامة ، واذا كانت الحكومة ستتدخل على سبيل المثال في المعلومات التي تقدمها الخدمة العامة فان تلك الخدمة ستفقد مصداقيتها امام الناس .

التمويل :

يعتبر التمويل المضمون المستقر شرطا اساسيا لاستقلال خدمة البث العام وقد يبدو هذا الامر واضحا لانه ينطبق على اية خدمة عامة او مؤسسة ، خاصة اذا كانت الميزانيات والموارد محدودة وخاضعة لمطالب اخرى منافسة ، كما هو الحال في العراق ، واذا لم تكن هناك خدمة البث العام على ثقة بان لديها التمويل الكافي لبقائها ، فانها ستصبح اكثر عرضة للضغوط اما بمنع الموارد او بقبول التمويل المقدم لاغراض محددة .

ان النموذج الجيد للتمويل يجب الن يشمل على ثلاثة عناصر

اولها : ان يكون التمويل مضمونا على المدى الطويل ، حتى لايتمكن الساسة من التدخل في عمل الخدمة العامة .

وثانيها : ان يكون التمويل كافيا لقيام الخدمة بالمهام المطلوبة منها .

وثالثها : ان تكون الخدمة قابلة للمحاسبة امام الجمهور

وتأسسها على امكانية تحقيق جزء من هذه المتطلبات ، لانجاح خطة عامة شاملة للاعلام في العراق ، والسياسات هي التي تصنع الخطط الكفيلة او المبادئ

والقواعد والتوجيهات التي يقوم عليها النظام الاتصالي الثقافي ، ونجاح هذا المطلب ، فانما يعتمد على موقف الدولة من الثقافة ، وما تولية اياها من اوليات ، وعدم النظر الى السياسة الثقافية والتخطيط الاتصالي ، على انها مفاهيم بسيطة وتلقائية . ولكنها في الواقع أي السياسة هي ضمنية وليست محددة ، وهذا هو سر نجالحها ، عندما يتعاون القادة الراي مع السياسيين على ادراك الخفايا والمشكلات التي تعيق انتاج الثقافة للتنمية.